وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية)

للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠٠٧/١١/١٧ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١/٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١١١٤٣٤٧ ج (فقط واحد مليون ومائة وأربعة عشر ألفًا وثلاثمائة وسبعة وأربعون جنيهًا لا غير) . وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١١١٤٣٤٧ ج (فقط واحد مليون ومائة وأربعة عشر ألفًا وثلاثمائة وسبعة وأربعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/١/٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى